



Social Work in an Age of Normalized Crises: How Social Dysfunction Becomes Normal

Najat Alhadi Abdullah Mohammed*

Department Social Work, Faculty of Education, AL-zaytouna University, Libya

الخدمة الاجتماعية في زمن الاعتماد على الذات: كيف يصبح الخلل الاجتماعي طبيعياً؟

نجاة الهادي عبدالله محمد*

قسم الخدمة الاجتماعية، كلية التربية، جامعة الزيتونة، ليبيا

*Corresponding author: najat1985an1988abdou@gmail.com

Received: November 5, 2025 | Accepted: December 14, 2025 | Published: December 31, 2025

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study aims to investigate the phenomenon of accustoming to crises and social dysfunction in Libyan society and to analyze the role of professional social work in addressing this issue. Over the past decade, Libya has experienced recurring crises that resulted in weakened family cohesion, fragmented community ties, increased behavioral problems among youth, and diminished trust in institutions. The research relied on critical analysis of Arabic and Libyan references, alongside examining the social reality, to provide a comprehensive understanding of the phenomenon and its influencing factors. The findings revealed that accustoming to crises has become part of daily life, and social dysfunction is multidimensional, requiring integrated and sustainable professional interventions. The study also highlighted that social work plays a crucial role in rebuilding families and strengthening community cohesion through comprehensive intervention programs, specialized training for social workers, community participation, and effective institutional coordination. The study recommends establishing specialized research centers, developing training programs, enhancing communication between institutions and society, and promoting field research and continuous evaluation to ensure sustainable social impact.

Keywords: Accustoming to crises, Social dysfunction, Libyan society, Social work, Professional intervention.

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الاعتماد على الذات والخلل الاجتماعي في المجتمع الليبي، وتحليل دور الخدمة الاجتماعية المهنية في مواجهة هذه الظاهرة. مرت ليبيا خلال العقد الأخير بأزمات متكررة نتج عنها تراجع التماسك الأسري، تفكك الروابط المجتمعية، ارتفاع المشكلات السلوكية بين الشباب، وضعف الثقة في المؤسسات. اعتمد البحث على التحليل النقدي للمراجع العربية والليبية، إضافة إلى دراسة الواقع الاجتماعي، للوصول إلى فهم شامل لأبعاد الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها. أظهرت نتائج البحث أن الاعتماد على الذات أصبح جزءاً من الحياة اليومية، وأن الخلل الاجتماعي متعدد الأبعاد ويحتاج إلى تدخل مهني متكامل ومستدام. كما أبرز البحث أن الخدمة الاجتماعية لها دور محوري في إعادة بناء الأسرة وتعزيز التماسك المجتمعي، من خلال تصميم برامج تدخل شاملة، تدريب الأخصائيين الاجتماعيين، تفعيل المشاركة المجتمعية، وضمان التنسيق المؤسسي الفعال. وأوصى البحث بضرورة إنشاء مراكز بحثية متخصصة، تطوير

برامج تدريبية، تعزيز التواصل بين المؤسسات والمجتمع، وتشجيع البحث الميداني والتقييم المستمر للبرامج لضمان استدامة التأثير الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الاعتياد على الأزمات، الخلل الاجتماعي، المجتمع الليبي، الخدمة الاجتماعية، التدخل المهني.

مقدمة:

تمر المجتمعات المعاصرة بتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية متعددة، تؤثر على نسيجها الاجتماعي وتحد من قدرتها على التكيف مع المتغيرات المتسارعة. وفي الحالة الليبية، أصبحت هذه التحولات أكثر تعقيداً نتيجة العقود من النزاعات المسلحة، والانقسامات السياسية، والانهيار الاقتصادي، وما تبعه من تراجع في الخدمات الأساسية. وقد انعكست هذه التحولات على الأسرة والمجتمع، حيث ظهرت ظواهر الخلل الاجتماعي المختلفة مثل ضعف التماسك الأسري، تفكك الروابط المجتمعية، وزيادة المشكلات السلوكية بين الشباب، وضعف الثقة في المؤسسات الرسمية.

في هذا السياق، أصبح المجتمع الليبي يعتاد على الأزمات ويعتبر الخلل الاجتماعي جزءاً من الواقع اليومي، ما يمثل تحدياً كبيراً أمام ممارسي الخدمة الاجتماعية. إذ لم تعد المشكلات الاجتماعية مجرد حالات عابرة، بل تحولت إلى ظواهر متكررة تستوجب فهماً علمياً ونقدياً عميقاً لتصميم استراتيجيات تدخل فعالة ومستدامة.

ويمثل هذا البحث محاولة علمية مبتكرة لتسليط الضوء على هذه الظاهرة، من خلال تحليل نقدي متعدد الأبعاد يشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية، الثقافية والديمقراطية، مع إبراز كيفية تفاعل هذه العوامل لتعزيز الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي. كما يسعى البحث إلى ربط النظرية بالواقع العملي للممارسة المهنية، من خلال تقديم تصور واضح لدور الأخصائي الاجتماعي في مواجهة هذه الظاهرة، عبر تصميم برامج تدخل متكاملة، وتدريب متخصص، ومشاركة مجتمعية فاعلة، إضافة إلى آليات متابعة وتقييم مستمرة لضمان استدامة الأثر.

ويستعرض البحث أيضاً مقترحات مبتكرة لمستقبل الخدمة الاجتماعية في ليبيا، تشمل إنشاء مراكز بحثية متخصصة، تطوير برامج تدريبية عملية، توظيف التكنولوجيا في التدخل الاجتماعي، وتعزيز التعاون بين المؤسسات والمجتمع المدني. وبذلك، يقدم البحث إضافة علمية نوعية ومتكاملة تجمع بين التحليل النقدي، الفهم العميق للواقع المحلي، والرؤية التطبيقية الموجهة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي الليبي وتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات بطريقة واعية ومنهجية.

إن دراسة الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي ليست مجرد تحليل نظري، بل هي دعوة لتطوير ممارسات مهنية جديدة للخدمة الاجتماعية، تعكس الاحتياجات الفعلية للمجتمع الليبي، وتساهم في صياغة حلول عملية ومستدامة تواكب الواقع المعقد الذي يعيشه المجتمع اليوم.

إشكالية البحث:

تواجه المجتمعات المعاصرة، ولا سيما الدول التي تتعرض لأزمات طويلة الأمد، تحديات اجتماعية متشابكة تتجاوز مستويات الدعم التقليدي لتلامس عمق العلاقات الاجتماعية، البنى الأسرية، والثقة المجتمعية. وفي الحالة الليبية تحديداً، فقد أدى سنوات من الصراعات السياسية، والانقسامات الأمنية، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة إلى تآكل النسيج الاجتماعي وأبرز سلوكيات اجتماعية اعتبرها المجتمع في كثير من الأحيان «ظواهر اعتيادية» بدلاً من أن تكون مشكلات تستدعي التدخل والتغيير.

إن الاعتياد على الخلل الاجتماعي يشكّل تحوُّلاً في وعي الأفراد تجاه المشكلات الاجتماعية، بحيث يتحوّل ما كان يُنظر إليه سابقاً كخطر أو تهديد إلى جزء من الروتين الاجتماعي اليومي. ونتيجة لذلك، قد يصبح التفكك الأسري، زيادة معدلات العنف، ضعف الثقة بين أفراد المجتمع، وتراجع الشبكات الاجتماعية المتماسكة، أموراً يُنظر إليها في إطار «الاعتياد» بدلاً من اعتبارها مؤشرات على خلل يستدعي تدخلاً مهنيًا مؤسسياً. ومن هنا تنشأ إشكالية البحث، التي تسعى إلى فهم كيف يتحوّل الخلل الاجتماعي إلى أمر طبيعي في وعي المجتمع الليبي في ظل الاعتياد المستمر على الأزمات؟

إن وظيفة الخدمة الاجتماعية المهنية في هذا السياق لم تعد مقتصرة على تقديم الدعم الفردي أو الإغاثي فحسب، بل أصبحت تتطلب تحليلاً عميقاً للصلة بين الأزمات المتواصلة والثقافة الاجتماعية التي تتشكل حول الخلل الاجتماعي وتبريره. فالتدخل في أوقات الأزمات وفق المنطلقات المهنية للخدمة الاجتماعية يتطلب دراسة البنى الاجتماعية المتأثرة بالعوامل المتشابكة، وفهم كيفية تفاعل الأفراد مع الصدمات الاجتماعية المستمرة. فقد أظهرت الدراسات أن التدخل في الأزمات يجب أن يكون متعدد الأبعاد، يشمل آليات الدعم النفسي، التمكين الاجتماعي، تنمية المهارات المجتمعية، واستراتيجيات التدخل الوقائي وليس مجرد ردود فعل ظرفية (الحربي وآخرون، 2022: 600-623).

تعكس الدراسات العربية في الخدمة الاجتماعية اتجاهات مهمة في هذا المجال، رغم ندرة التركيز على موضوع الاعتياد على الخلل الاجتماعي بحد ذاته. ففي دراسة حول التدخل المهني أثناء الأزمات الصحية مثل جائحة كورونا، وجدت أن الأخصائيين الاجتماعيين لعبوا دوراً في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد والأسر المتضررة من آثار الجائحة، ما يؤكد إمكانية توسيع أدوار الخدمة الاجتماعية لتشمل استعادة التماسك الاجتماعي بعد الصدمات الكبرى (ابنسام الحربي وآخرون، 2022: 600-623).

كما تشير دراسات أخرى إلى أن التدخل المهني لطريقة العمل مع الجماعات في الخدمة الاجتماعية يمكن أن يساهم في معالجة الصلات الاجتماعية المتأزمة وتنمية القدرة على التفاعل الإيجابي داخل المجتمعات المتضررة (الحربي وآخرون، 2022: 600-623). وقد تناولت أيضاً بعض البحوث دور الأخصائي في مواجهة الضغوط الحياتية والتحديات التي

تواجه الأسرة، لكنها لا تربط هذه الأدوار بشكل مباشر بالظاهرة الكبرى المتمثلة في الاعتقاد على الخلل الاجتماعي كأمر طبيعي، بل تبقى معظمها في سياقات محدودة أو ضمن مشكلات اجتماعية جزئية (مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، 2020: 600-623).

إن هذا الفراغ في الدراسات يظهر بوضوح الحاجة إلى بحث أكثر عمقاً وتركيزاً يفكك العلاقة بين الأزمات المستمرة وعي المجتمع تجاه الخلل الاجتماعي في ليبيا، ويفسر كيف يتشكل هذا الاعتقاد في الأذهان والممارسات اليومية. فمع استمرار تعرض المجتمع الليبي إلى الصدمات المتكررة، سواء كانت أمنية، اقتصادية، أو اجتماعية، فإن هذا يعزز من ضرورة فهم كيف يرى الأفراد والمجتمع ككل هذا الخلل، ولماذا قد يقبلون بها كجزء من "الطبيعي" في حياتهم. يتطلب هذا الفهم أيضاً استكشاف الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي، وكيف يمكن أن يساهم في كشف أنماط الاعتقاد السلبي وتحويلها إلى وعي اجتماعي ناقد قادر على المبادرة نحو تحسين الواقع الاجتماعي. إن العلاقة بين الاعتقاد على الخلل الاجتماعي والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية تتعدى حدود التدخل الفردي لتشمل التخطيط الاستراتيجي، التوعية المجتمعية، التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، وتأثير السياسات الاجتماعية على إعادة بناء الثقة.

وعلى هذا الأساس، تبرز إشكالية هذا البحث في السؤال المركزي التالي:

- كيف يصبح الخلل الاجتماعي طبيعياً في المجتمع الليبي في ظل الاعتقاد المستمر على الأزمات؟ وما هي أدوار واستراتيجيات الخدمة الاجتماعية المهنية التي يمكن أن تحول هذا الاعتقاد السلبي إلى وعي مجتمعي يساهم في إعادة التوازن الاجتماعي، تعزيز التماسك الاجتماعي، وتقوية العلاقات المتدهورة؟

أهمية البحث:

1. **أهمية اجتماعية:** يستهدف البحث فهم الآثار المترتبة على الاعتقاد على الأزمات في المجتمع الليبي، وكيف يؤدي هذا الاعتقاد إلى تحول الخلل الاجتماعي إلى ما يُنظر إليه كأمر طبيعي، مما يؤثر على العلاقات الأسرية، التماسك المجتمعي، والثقة بين الأفراد. من خلال هذا الفهم، يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية لإعادة التوازن الاجتماعي وتعزيز دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة هذه الظواهر.
2. **أهمية مهنية:** يسلط البحث الضوء على دور الأخصائي الاجتماعي في السياق الزمني، ويبرز كيفية استخدام التدخل المهني لتحليل الظواهر الاجتماعية، وتقديم حلول عملية للتعامل مع الاعتقاد على الخلل الاجتماعي، سواء على مستوى الأفراد أو المجتمع ككل.
3. **أهمية علمية وبحثية:** يمثل البحث إضافة علمية للمكتبة العربية في مجال الخدمة الاجتماعية، خصوصاً فيما يتعلق بدراسة تأثير الاعتقاد على الأزمات على بنية المجتمع الليبي. كما يعالج فجوة البحث في الدراسات السابقة التي لم تركز على التحول النفسي والاجتماعي للخلل الاجتماعي إلى أمر اعتيادي.
4. **أهمية عملية:** يمكن أن يستفيد من نتائج البحث المؤسسات الاجتماعية، مراكز الخدمة الاجتماعية، والمجتمع المدني الليبي، في تطوير برامج تدخلية فعالة تستهدف إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتعزيز الوعي المجتمعي تجاه المشكلات الناجمة عن الأزمات المستمرة.

أهداف البحث:

أهداف عامة:

1. دراسة أثر الاعتقاد على الأزمات في تحويل الخلل الاجتماعي إلى أمر طبيعي داخل المجتمع الليبي.
2. تحليل دور الخدمة الاجتماعية المهنية في مواجهة هذا الاعتقاد وتعزيز التماسك الاجتماعي.

أهداف فرعية:

1. حديد الآثار الاجتماعية والنفسية للاعتقاد على الأزمات على الأفراد والمجموعات.
2. استكشاف الاستراتيجيات المهنية للأخصائي الاجتماعي في التعامل مع الأزمات المتكررة.
3. تحليل الطرق التي يمكن من خلالها للخدمة الاجتماعية إعادة صياغة الوعي المجتمعي تجاه الخلل الاجتماعي.
4. تقديم توصيات عملية ومهنية لتعزيز تدخلات الخدمة الاجتماعية في المجموعات الهشة.

تساؤلات البحث:

1. كيف يؤثر الاعتقاد على الأزمات المستمرة في المجتمع الليبي على تحول الخلل الاجتماعي إلى أمر طبيعي؟
2. ما هي الأبعاد الاجتماعية والنفسية للخلل الاجتماعي الناتج عن الاعتقاد على الأزمات؟
3. كيف يمكن للخدمة الاجتماعية المهنية التدخل لمعالجة هذا الاعتقاد وتحويله إلى وعي مجتمعي نشط؟
4. ما هي الاستراتيجيات المهنية الفعالة للأخصائي الاجتماعي في تعزيز التماسك الاجتماعي وإصلاح العلاقات المتدهورة في المجتمع الليبي؟
5. كيف يمكن توظيف نتائج البحث في تطوير برامج وممارسات مهنية مستدامة لمعالجة آثار الاعتقاد على الأزمات في ليبيا؟

مصطلحات البحث

1. **الخدمة الاجتماعية:**

- **التعريف اللغوي:** هي المعنى المرتبط بتقديم العون والنفع، وتُستخدم في اللغة العربية للدلالة على ما يُقدّم من مساعدة ومساندة (اللسان العربي: محمد السمعاني، 1995: 423).

- **التعريف الاصطلاحي:** هي مجال مهني وإنساني يهدف إلى دراسة وتحليل المشكلات الاجتماعية، ومن ثم تقديم التدخلات المهنية المدروسة لمعالجة تلك المشكلات على مستوى الأفراد، الأسر، والمجتمعات للوصول إلى تحسين نوعية الحياة وتعزيز الرفاه الاجتماعي (حسن، 2018: 76).
 - **التعريف الإجرائي في البحث:** يقصد بها في هذا البحث كل نشاط مهني منظم يقوم به الأخصائي الاجتماعي في سياق المجتمع الليبي المتأثر بالأزمات، ويهدف إلى تحليل المشكلات الاجتماعية، استعادة التماسك الاجتماعي، وإعادة الوعي تجاه الخلل الاجتماعي غير الطبيعي.
 - 2. **زمن الاعتماد على الأزمات:**
التعريف اللغوي:
 - **الزمن:** هو المدة التي تمرّ وتتتابع فيها الأحداث (لسان العرب: ابن منظور، 1998: 136). (137-)
 - **الاعتماد:** هو التعود والاعتماد أي أن يصبح الشيء مألوفاً ومتكرراً في الذهن والسلوك (المعجم العربي المعاصر، 2006: 88).
 - **التعريف الاصطلاحي:** مصطلح يشير إلى مرحلة زمنية طويلة تُكرّس فيها الأزمات (سياسية، اجتماعية، اقتصادية) بحيث تتكرر بشكل متواصل، ويبدأ الأفراد والمجتمع في التعامل معها كجزء طبيعي من حياتهم اليومية (الرملي، 2021: 13).
 - **التعريف الإجرائي في البحث:** يقصد به هنا الفترة الممتدة في المجتمع الليبي التي تعيش فيها فترات الأزمات المتكررة لسنوات، مما يسهم في أن يتعامل الأفراد مع المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالأزمات على أنها أمر اعتيادي طبيعي، بدلاً من النظر إليها كخطر يستدعي تدخلاً مهنيًا.
 - 3. **الخلل الاجتماعي:**
التعريف اللغوي:
 - **الخلل:** يعني النقص، العيب، أو ما لا يسير وفق النظام والصواب (لسان العرب: ابن منظور، 1998: 777).
 - **الاجتماعي:** ما يتعلق بـ العلاقات الإنسانية بين أفراد المجتمع (المعجم الوسيط، 2001: 579).
 - **التعريف الاصطلاحي:** هو حالة الانحراف أو التباعد عن المعايير الاجتماعية السليمة في تفاعلات الأفراد والمجموعات داخل المجتمع، مما ينتج عنه تدهور في العلاقات الاجتماعية وضعف التماسك والثقة بين أفراد (عبدالفتاح، 2019: 129).
 - **التعريف الإجرائي في البحث:** يُقصد به في هذا البحث جميع السلوكيات والنماذج الاجتماعية السلبية التي تنتشر لدى أفراد المجتمع الليبي نتيجة الاعتماد على الأزمات، مثل التفكك الأسري، ضعف التماسك الاجتماعي، وانعدام الثقة، والتي تُعد غير متوافقة مع المعايير السوية للمجتمع الصحي.
 - 4. **الطبيعية الاجتماعية:**
التعريف اللغوي:
 - **الطبيعية:** ما هو متأصل، معتاد، أو مألوف في الواقع (لسان العرب: ابن منظور، 1998: 506).
 - **التعريف الاصطلاحي:** هي الحالة التي يُنظر فيها إلى ظاهرة اجتماعية على أنها جزء من الروتين الحياتي المألوف، ولا تُعدّ مشكلة تستدعي معالجة أو تغييرًا (العوضي، 2020: 42).
 - **التعريف الإجرائي في البحث:** مصطلح يُستخدم لوصف التقبل السلوكي والمعرفي لمظاهر الخلل الاجتماعي الناجم عن الاعتماد على الأزمات في ليبيا، بحيث يُنظر إليها كأمر عادي أو طبيعي بدلاً من اعتبارها مشكلات تستدعي تدخلاً مهنيًا.
 - 5. **التماسك الاجتماعي:**
التعريف اللغوي:
 - **التماسك:** يعني الاتحاد والترابط بين أجزاء الشيء بحيث يبقى متماسكاً وغير متفروق (المعجم الوسيط، 2001: 929).
 - **الاجتماعي:** ما يتعلق بالعلاقات بين أفراد المجتمع (المعجم الوسيط، 2001: 579).
 - **التعريف الاصطلاحي:** هو مفهوم يُشير إلى قوة الروابط والعلاقات بين الأفراد داخل المجتمع، وقدرتهم على العمل المشترك والتعاون بما يُحقق الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي (محمد، 2017: 33).
 - **التعريف الإجرائي في البحث:** يعني درجة الترابط، الانسجام، والتكامل بين أفراد المجتمع الليبي، والتي يستهدف الأخصائي الاجتماعي تعزيزها وتقويتها عبر تدخلات مهنية تُعيد بناء العلاقات الاجتماعية المتأثرة بالأزمات.
- نوع البحث:**
هذا البحث يُصنّف على أنه بحث تحليلي نقدي، حيث يهدف إلى:
1. تحليل الظاهرة الاجتماعية المرتبطة بالاعتماد على الأزمات في المجتمع الليبي بشكل عميق.
 2. تقييم وتحليل الأطر النظرية والممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية في مواجهة الاعتماد على الخلل الاجتماعي.
 3. تقديم رؤية نقدية متكاملة لمدى قدرة المجتمع الليبي والخدمة الاجتماعية على إعادة التماسك الاجتماعي وتصحيح الاعتراف السلبي بالخلل الاجتماعي كأمر طبيعي.

منهج البحث:

- اعتماداً على طبيعة البحث التحليلي النقدي، فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي النقدي للأسباب التالية:
1. تحليل الظواهر والمفاهيم: يتيح دراسة الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي على مستوى الفكر والسلوك الاجتماعي، وربطها بالواقع الليبي المعاصر.
 2. النقد الأكاديمي: يمكن الباحث من تقييم الدراسات السابقة، استخلاص نقاط القوة والضعف في استراتيجيات الخدمة الاجتماعية، وتقديم رؤية نقدية مبنية على التحليل المنطقي للأدبيات العربية.
 3. التركيز على الممارسة المهنية: يربط بين النظرية والممارسة، بحيث يمكن للبحث تقديم توصيات مهنية عملية مستندة إلى تحليل دقيق للواقع.

أدوات البحث:

نظراً لأن البحث يعتمد على التحليل النقدي، فإن أدواته ستكون كالتالي:

1. تحليل الدراسات والمراجع العربية السابقة:
 - مراجعة الأدبيات المتعلقة بـ الخدمة الاجتماعية، الأزمات الاجتماعية، والاعتياد على الخلل الاجتماعي.
 - تحديد نقاط القوة والقصور في الدراسات السابقة وربطها بالواقع الليبي (الحربي، 2022؛ الرملي، 2021؛ أبو عجيلة، 2023).
2. تحليل النصوص النظرية والمفاهيمية:
 - دراسة التعاريف الاصطلاحية واللغوية لمفاهيم مثل الخدمة الاجتماعية، الاعتياد على الأزمات، الخلل الاجتماعي، التماسك الاجتماعي.
 - ربط هذه التعاريف بالممارسات المهنية لتحليل مدى جدوى النظريات في السياق الليبي.
3. الملاحظة النقدية للواقع الاجتماعي الليبي من خلال التقارير والمصادر الثانوية:
 - تحليل تقارير الجمعيات والمؤسسات الليبية، الدراسات الميدانية المنشورة، والبيانات الرسمية لتفسير كيف أصبح الخلل الاجتماعي مألوفاً أو طبيعياً.
 - توظيف هذه المعلومات لتقديم تقييم نقدي لدور الخدمة الاجتماعية في معالجة هذه الظاهرة.
4. التحليل المقارن:
 - مقارنة تجارب التدخل الاجتماعي في أزمات مماثلة في العالم العربي مع التجربة الليبية.
 - استخلاص العبر والممارسات التي يمكن تكييفها لتقوية دور الأخصائي الاجتماعي في ليبيا.

ومن خلال ذلك يعتمد هذا البحث على أدوات تحليلية نقدية بحتة تتضمن:

1. مراجعة الدراسات العربية السابقة.
 2. تحليل النصوص والمفاهيم النظرية.
 3. الملاحظة النقدية للواقع من خلال مصادر ثانوية وتقارير رسمية.
 4. التحليل المقارن لتقديم رؤية نقدية معمقة.
- بهذه الطريقة، يصبح البحث تحليلي-نقدي يركز على الفهم العميق للظاهرة والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في زمن الاعتياد على الأزمات، دون الحاجة إلى جمع بيانات ميدانية مباشرة.

النظرية المستند إليها في البحث:

أولاً- منظور القوى والتمكين في الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية:

- تعتمد هذه النظرية على تحليل المشكلات الاجتماعية من منظور تمكيني، حيث تُركز على قدرات وموارد الأفراد والمجتمعات بدلاً من التركيز فقط على ضعفهم أو عجزهم (قمر ومبروك، 2019: 54).
- وتهدف إلى تمكين المجتمع من مواجهة المشكلات الاجتماعية، بما في ذلك الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي، من خلال توظيف الموارد الذاتية لدى الأفراد والجماعات لتحقيق تغيير اجتماعي إيجابي ومستدام.

أهمية النظرية في البحث:

1. تتيح فهم الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي في المجتمع الليبي من منظور تمكيني.
 2. تبرز أهمية الموارد والقوى الداخلية للأفراد والمجتمع في التعامل مع المشكلات الاجتماعية.
 3. توفر إطاراً نظرياً لتحليل الممارسات المهنية للأخصائي الاجتماعي وربطها بالواقع الاجتماعي الليبي.
- ثانياً- نموذج حل المشكلات في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية:
- يُعد نموذج حل المشكلات المهني أحد أهم النماذج المستخدمة في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، ويقوم على تطبيق خطوات منهجية لتحليل المشكلات وتخطيط التدخل المهني وتنفيذه (الخدمة الاجتماعية: دليل الباحث والأخصائي الاجتماعي، 2019).

مراحل النموذج:

1. تحديد المشكلة: التعرف على مظاهر الخلل الاجتماعي والاعتياد على الأزمات في المجتمع.
2. تحليل الأسباب: دراسة العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، والنفسية المؤثرة على المشكلة.
3. اقتراح التدخل: وضع استراتيجيات مهنية مناسبة لمعالجة المشكلة.

4. تنفيذ التدخل: تطبيق الخطط المهنية باستخدام الموارد المتاحة.
 5. التقييم والمتابعة: تقييم أثر التدخل على التماسك الاجتماعي وتصحيح السلوكيات المعتادة.
- أهمية النموذج في البحث:**

1. يتيح تحليل الاعتماد على الخلل الاجتماعي بطريقة منهجية ومهنية.
2. يسمح بربط التحليل النظري بالواقع العملي، مما يجعل البحث تحليليًا ونقديًا وعمليًا.
3. يدعم وضع توصيات مهنية واستراتيجية قابلة للتطبيق في المجتمع الليبي.

ثالثًا- الربط بين النظرية والنموذج:

1. منظور القوى والتمكين في الممارسة العامة: توفر الإطار النظري لفهم المشكلات الاجتماعية وتحليلها تمكينًا، مع التركيز على الموارد والقدرات الداخلية للأفراد والمجتمع.
 2. نموذج حل المشكلات: يوفر الأدوات العملية لتطبيق هذا التحليل، عبر خطوات منهجية للتدخل والتقييم، مما يتيح تقديم حلول مهنية مدروسة للتعامل مع الاعتماد على الخلل الاجتماعي في المجتمع الليبي.
- الفصل الثاني: دور الخدمة الاجتماعية في تحليل ومعالجة الاعتماد على الأزمات في المجتمع الليبي:**

تمهيد:

يمثل المجتمع الليبي حالة فريدة من التحديات الاجتماعية المستمرة والمتشابكة التي نتجت عن سنوات طويلة من الصراعات السياسية، الأزمات الاقتصادية، والانقسامات الأمنية. هذه التحديات تركت أثرًا عميقًا على البنية الاجتماعية، الأسرة، الجماعات، والمؤسسات المحلية، حيث ظهرت مظاهر من الاعتماد على الخلل الاجتماعي، وأصبح بعض الأفراد والجماعات يتعاملون مع الانهيارات والمشكلات المتكررة على أنها جزء طبيعي من حياتهم اليومية.

إن هذا الواقع يجعل التدخل الاجتماعي أكثر تعقيدًا، ويتطلب من الأخصائي الاجتماعي فهمًا دقيقًا للبيئة الاجتماعية الليبية، وتحليلًا معمقًا لمظاهر المشكلات وتأثيراتها المتعددة. فالاعتماد على الأزمات لا يعني مجرد ظهور مشكلات سطحية، بل يشمل تغيرات في القيم الاجتماعية، ضعف الروابط الأسرية، تراجع التعاون المجتمعي، وانتشار مشاعر اليأس والخوف.

تلعب الخدمة الاجتماعية في هذا السياق دورًا حيويًا، إذ تتيح للأخصائي الاجتماعي القدرة على:

- تشخيص المشكلات الاجتماعية بدقة، وفهم أبعادها الفردية والجماعية والمؤسسية.
 - تصميم تدخلات عملية مهنية تستند إلى التحليل الاجتماعي والقدرة على التكيف مع الظروف المحلية.
 - تعزيز التماسك الاجتماعي واستعادة الثقة بين الأفراد والجماعات، مع دعم الموارد المحلية وتفعيل المشاركة المجتمعية.
- كما أن معالجة الاعتماد على الخلل الاجتماعي تتطلب النظر إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية والنفسية والثقافية، التي تتداخل لتشكيل سلوك الأفراد والجماعات في مواجهة الأزمات. فكل عامل من هذه العوامل يمكن أن يفاقم المشكلات إذا لم يُؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم التدخلات المهنية، مما يجعل التدخل الاجتماعي بحاجة إلى أدوات واستراتيجيات متكاملة ومرنة.

وبناءً على ذلك، يركز هذا الفصل على تحليل الدور الفعلي للخدمة الاجتماعية في مواجهة الاعتماد على الأزمات، من خلال مباحث تفصيلية تشمل:

- استعراض مظاهر الخلل الاجتماعي والاعتماد على الأزمات على المستويات الفردية والجماعية والمجتمعية.
 - تحديد الأدوات والاستراتيجيات المهنية لتحليل ومعالجة المشكلات الاجتماعية بفعالية.
 - تحليل الواقع الليبي تحديدًا أوجه القوة والقصور في التدخل الاجتماعي ووضع توصيات عملية قابلة للتطبيق.
- المبحث الأول: دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الاعتماد على الأزمات:**

تمهيد:

يشهد المجتمع الليبي منذ عقود أزمات متكررة ومتنوعة، سواء سياسية، اقتصادية أو أمنية، مما أدى إلى تدهور النسيج الاجتماعي وظهور ما يمكن وصفه بـ الاعتماد على الخلل الاجتماعي. هذا الاعتماد يعني أن الأفراد والجماعات يتعاملون مع المشاكل والانهيارات على أنها جزء طبيعي من حياتهم اليومية، وهو ما يزيد من صعوبة تحقيق التغيير الاجتماعي الإيجابي (فهيم، 2014: 45).

في هذا السياق، تلعب الخدمة الاجتماعية دورًا محوريًا في تحليل المشكلات ووضع استراتيجيات للتدخل، سواء على مستوى الفرد، الأسرة، الجماعات، أو المجتمع ككل، فهي تعمل على كشف أسباب المشكلات، تقييم تأثيراتها، وتصميم تدخلات مهنية تساعد على التكيف الاجتماعي والوقاية من تكرار الأزمات (حمزة، 2015: 88).

أولاً: طبيعة التدخل الاجتماعي في مواجهة الاعتماد على الأزمات

تتضمن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مثل هذه الظروف عدة مستويات للتدخل (الخطيب، 2017: 78):

1. التدخل الفردي:
 - معالجة الضغوط النفسية والشعور بالعجز لدى الأفراد (فهيم، 2014: 112).
 - تطوير مهارات التكيف الشخصي والقدرة على مواجهة الأزمات (حمزة، 2015: 95).
 - تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد الأكثر تأثرًا بالأزمات المستمرة (الخطيب، 2017: 80).
2. التدخل الأسري والجماعي:
 - تعزيز التماسك الأسري وتقوية الروابط بين أفراد الأسرة (عبد المقصود، 2009: 54).

- التعامل مع الصراعات الأسرية والجماعية الناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة (فهيم، 2014: 135).
- تنظيم برامج جماعية وأنشطة تفاعلية تعزز روح التعاون والانتماء الاجتماعي (حمزة، 2015: 102).
- 3. **التدخل المجتمعي والمؤسسي:**
 - العمل مع المؤسسات المحلية والجماعات المدنية لتطوير برامج وقائية (أبو النصر، 2017: 105).
 - تعزيز المشاركة المجتمعية واستثمار الموارد المحلية في معالجة المشكلات (الخطيب، 2017: 85).
 - تقديم استراتيجيات للتنمية الاجتماعية المستدامة تقلل الاعتماد على الأزمات وتعيد الثقة للمجتمع (عبد المقصود، 2009: 61).
- ثانياً: الأدوار الرئيسية للأخصائي الاجتماعي:**
يقوم الأخصائي الاجتماعي بعدة أدوار حيوية لمواجهة الاعتماد على الأزمات:
- 1. **التقييم والتحليل:**
 - جمع البيانات وتحليل أسباب المشكلات الاجتماعية وتداعياتها (فهيم، 2014: 120).
 - تحديد الفجوات في الدعم الاجتماعي والخدمات لتصميم تدخلات مناسبة (حمزة، 2015: 110).
- 2. **التدخل المهني:**
 - وضع خطط دعم فردية وجماعية لمعالجة المشكلات الناجمة عن الأزمات (الخطيب، 2017: 88).
 - العمل على تمكين الأفراد والمجتمعات من استخدام مواردهم الذاتية لمواجهة التحديات (عبد المقصود، 2009: 67).
- 3. **التوجيه والوقاية:**
 - تقديم الإرشاد الأسري والاجتماعي لتجنب تكرار المشكلات (فهيم، 2014: 128).
 - تصميم برامج وقائية تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليل الاعتماد على الأزمات (أبو النصر، 2017: 112).
- 4. **التنسيق مع الجهات الأخرى:**
 - التعاون مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لضمان استدامة البرامج (الخطيب، 2017: 92).
 - تسهيل شبكات الدعم الاجتماعي بين الأفراد والجماعات لتعزيز التفاعل الاجتماعي الإيجابي (حمزة، 2015: 115).
- ثالثاً: التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية في ليبيا:**
 - 1. **الاعتماد على الخلل الاجتماعي:** تجعل الأزمات المتكررة المجتمع يعتاد على المشكلات، مما يقلل استجابة الأفراد للتدخلات الاجتماعية (فهيم، 2014: 140).
 - 2. **ضعف الموارد والبنية المؤسسية:** محدودية الدعم المالي والموارد البشرية تقلل من قدرة الأخصائيين على تقديم برامج مستدامة (عبد المقصود، 2009: 70).
 - 3. **التحديات الثقافية والاجتماعية:** اختلاف القيم والمعتقدات بين مناطق ليبيا يجعل تصميم برامج موحدة أمراً صعباً (حمزة، 2015: 120).
 - 4. **الانقسامات الاجتماعية والجغرافية:** تؤثر على فعالية التدخلات المجتمعية (أبو النصر، 2017: 118).
 - 5. **غياب التكامل بين الجهات:** قلة التنسيق بين المؤسسات الحكومية، المجتمع المدني، والمنظمات الدولية تقلل من فعالية البرامج الاجتماعية (الخطيب، 2017: 97).
- رابعاً: أهمية التدخل الاجتماعي في إعادة التوازن**
يعتبر التدخل الاجتماعي من الأدوات الأساسية لإعادة التوازن النفسي والاجتماعي للأفراد والجماعات في ليبيا، من خلال:
- إعادة الثقة والروابط الاجتماعية المفقودة بسبب الصراعات المتكررة (فهيم، 2014: 150).
- تمكين المجتمع المحلي من مواجهة الأزمات المستمرة بشكل أكثر فعالية (حمزة، 2015: 125).
- الحد من الاعتماد على الخلل الاجتماعي وجعل الأزمات فرصة للنمو الاجتماعي بدلاً من عبء دائم (الخطيب، 2017: 102).
- تعزيز التماسك الأسري والجماعي عبر برامج ومبادرات مهنية مدروسة (عبد المقصود، 2009: 74).

خاتمة المبحث الأول:

يتضح أن الخدمة الاجتماعية تلعب دوراً أساسياً في مواجهة الاعتماد على الأزمات في المجتمع الليبي، من خلال تحليل المشكلات، التدخل الفردي والجماعي، تعزيز التماسك الاجتماعي، وتمكين الأفراد والمجتمعات. كما يبرز أهمية تصميم استراتيجيات مرنة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع الليبي، مما يجعل التدخل الاجتماعي أداة فعالة للحد من الاعتماد على الخلل الاجتماعي وبناء مجتمع أكثر قدرة على التكيف والمرونة أمام الأزمات المستمرة.

المبحث الثاني: أدوات واستراتيجيات تحليل ومعالجة المشكلات الاجتماعية في المجتمع الليبي:
تمهيد:

تعتبر عملية تحليل المشكلات الاجتماعية خطوة أساسية في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، لا سيما في بيئات معقدة مثل المجتمع الليبي، الذي يعاني من أزمات متكررة وأثرها المستمر على النسيج الاجتماعي. فبدون أدوات تحليل

دقيقة واستراتيجيات واضحة، يصبح التدخل الاجتماعي محدود الفاعلية، ويزداد احتمال الاعتماد على الخلل الاجتماعي بدل معالجته (أبو النصر، 2017: 102).

تتطلب معالجة المشكلات الاجتماعية في ليبيا فهم السياق المحلي بشكل عميق، مع تحديد العوامل الفردية، الأسرية، الجماعية، والمؤسسية التي تؤثر على استجابة المجتمع للأزمات. كما يتطلب الأمر استخدام أدوات مهنية متنوعة تساعد الأخصائي الاجتماعي على جمع البيانات، تقييم الاحتياجات، وتصميم تدخلات عملية تحقق التمكين الاجتماعي والتوازن النفسي والمجتمعي (فهيم، 2014: 58).

أولاً: أدوات التحليل الاجتماعي:

تتمثل أدوات التحليل الاجتماعي في مجموعة من الوسائل التي تمكن الأخصائي الاجتماعي من تشخيص المشكلات وفهم أسبابها وعواقبها، ومن أبرزها (حمزة، 2015: 78):

1. **الملاحظة المباشرة:**
 - متابعة سلوك الأفراد والجماعات في بيئتهم اليومية.
 - تحديد مظاهر الضغوط الاجتماعية، ضعف الروابط، وتكرار المشكلات.
2. **المقابلات الفردية والجماعية:**
 - جمع المعلومات التفصيلية عن الاحتياجات والمشكلات.
 - فهم تصورات المجتمع تجاه الأزمات وكيفية تعاملهم معها.
3. **تحليل الحالات:**
 - دراسة مشكلات محددة بعمق، مع تقييم السياق الاجتماعي والاقتصادي والنفسي.
 - تمكين الأخصائي من تصميم تدخلات شخصية وجماعية دقيقة.
4. **الاستبيانات والمسوحات الاجتماعية:**
 - جمع بيانات كمية ونوعية عن توزيع المشكلات وأثرها على المجتمع.
 - تحديد الأولويات والتدخلات الأكثر فاعلية.
5. **التقارير والمراجعات الميدانية:**
 - الاستفادة من الوثائق الرسمية والتقارير السابقة لفهم الواقع الاجتماعي المحلي.
 - متابعة النتائج السابقة لضمان استمرارية التحليل بشكل علمي.

ثانياً: استراتيجيات التدخل الاجتماعي:

بعد تحليل المشكلات، يأتي دور استراتيجيات التدخل الاجتماعي التي تحدد كيفية مواجهة الاعتماد على الأزمات، وتشمل (الخطيب، 2017: 95):

1. **استراتيجية التدخل الفردي:**
 - تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد الأكثر تأثراً.
 - تدريب الأفراد على مهارات التكيف والتأقلم مع الظروف المتغيرة.
2. **استراتيجية التدخل الأسري والجماعي:**
 - تعزيز الروابط الأسرية وتقوية التماسك بين أفراد المجتمع.
 - إنشاء برامج جماعية لتعزيز التفاعل الاجتماعي الإيجابي.
3. **استراتيجية التدخل المجتمعي والمؤسسي:**
 - تنسيق برامج بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.
 - تصميم برامج وقائية وتنموية تقلل الاعتماد على الأزمات وتعيد الثقة للمجتمع.
4. **استراتيجية الوقاية المبكرة:**
 - التنبيه بالمشكلات المستقبلية ووضع خطط وقائية قبل تفاقمها.
 - تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين المواطنين من حل المشكلات بأنفسهم.

ثالثاً: أهمية الأدوات والاستراتيجيات في السياق الليبي:

تتضح أهمية الأدوات والاستراتيجيات الاجتماعية في السياق الليبي من خلال:

1. **فهم عميق للواقع الاجتماعي المحلي:** يساعد على تحديد المشكلات الأكثر تأثيراً على الأفراد والمجتمع (عبد المقصود، 2009: 63).
2. **تمكين الأخصائي الاجتماعي من اتخاذ قرارات مهنية دقيقة:** تصميم برامج تدخل فعالة تعتمد على تحليل علمي للبيانات (أبو النصر، 2017: 110).
3. **الحد من الاعتماد على الأزمات:** من خلال تدخلات متكاملة تجمع بين الدعم النفسي، التمكين الأسري، وتنمية المجتمع المحلي (فهيم، 2014: 62).
4. **تعزيز الاستدامة والفعالية:** بفضل الأدوات العلمية والاستراتيجيات المرنة، يصبح التدخل قادراً على إحداث أثر طويل الأمد في المجتمع.

خاتمة المبحث الثاني

يتضح أن أدوات التحليل والاستراتيجيات المهنية تمثل قلب الممارسة العملية للخدمة الاجتماعية في ليبيا، فهي تمكن الأخصائي من:

- تشخيص المشكلات الاجتماعية بدقة.
 - تصميم تدخلات مناسبة على المستويات الفردية والجماعية والمؤسسية.
 - الحد من الاعتياد على الخلل الاجتماعي.
 - تعزيز التماسك الاجتماعي والقدرة على التكيف في مواجهة الأزمات المتكررة.
- بهذه الطريقة، يصبح التدخل الاجتماعي ليس مجرد حل مؤقت، بل وسيلة لبناء مجتمع أكثر قدرة على مواجهة التحديات واستدامة التنمية الاجتماعية (حمزة، 2015: 120؛ الخطيب، 2017: 98).
- المبحث الثالث: تحليل الواقع الليبي للخلل الاجتماعي والاعتياد على الأزمات:**
- تمهيد:**

يمر المجتمع الليبي منذ عام 2011 بتحولات اجتماعية عميقة نتيجة الأزمات السياسية المستمرة، النزاعات المسلحة، والانهيار الاقتصادي، الأمر الذي ترك أثرًا مباشرًا على البنية الاجتماعية وأسلوب تفاعل الأفراد داخل الأسرة والمجتمع (محمد، 2018: 5).

لقد أدى استمرار الأزمات إلى اعتياد المجتمع على التعامل مع الخلل الاجتماعي باعتباره جزءًا من الواقع اليومي، ما جعل بعض المشكلات الاجتماعية تتكرر دون تدخل فعال أو حلول جذرية، الأمر الذي يشكل تحديًا أمام ممارسي الخدمة الاجتماعية في ليبيا (بنور العماري، 2025: 2).

يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل معمق للواقع الليبي، مع التركيز على مظاهر الاعتياد على الأزمات، العوامل المؤثرة في الخلل الاجتماعي، النقد المهني للتدخلات الحالية، وربط ذلك بالواقع العملي لمهنة الخدمة الاجتماعية.

أولاً: مظاهر الاعتياد على الخلل الاجتماعي في المجتمع الليبي:

1. **تراجع التماسك الأسري:**
 - تشير الدراسات إلى أن الأسرة الليبية شهدت ضعفًا واضحًا في التماسك الداخلي، نتيجة النزوح الداخلي، فقدان المعيل، وضغوط الحياة اليومية (محمد، 2018: 7).
 - يؤثر هذا الضعف في قدرة الأسرة على أداء وظائفها التقليدية في التنشئة الاجتماعية وتقديم الدعم النفسي والمعنوي للأفراد (بنور العماري، 2025: 3).
 - كما يساهم في زيادة الخلافات الأسرية والانفصال العاطفي بين أفراد الأسرة، مما يعزز الاعتياد على الخلل الاجتماعي.
2. **تفكك الروابط المجتمعية:**
 - أظهرت الدراسات الميدانية أن الروابط الاجتماعية التقليدية ضعفت بشكل كبير في المجتمعات الليبية، خاصة في المناطق الحضرية المتأثرة بالنزاعات (العباسي، 2025: 28).
 - الأفراد أصبحوا يعتمدون على شبكات دعم غير رسمية بدل الشبكات الاجتماعية التقليدية، مما يقلل قدرة المجتمع على التضامن الاجتماعي وحل المشكلات بشكل جماعي (العباسي، 2025: 29).
 - النزوح الداخلي والتحضر السريع يزيدان من الانعزال الاجتماعي والتوترات بين المجتمعات المختلفة.
3. **ارتفاع المشكلات السلوكية بين الشباب:**
 - تبين الدراسات أن النزاعات المستمرة أدت إلى زيادة السلوك العدواني والانحراف بين الشباب، وهو مؤشر على الاعتياد على الضغوط اليومية كجزء من الحياة الطبيعية (عبد السلام ورحومة، 2025: 15).
 - هذا التكيف السلبي يظهر في ضعف التفاعل الأسري والمدرسي والمجتمعي، مما يعكس تأثير الخلل الاجتماعي على جميع مستويات الحياة اليومية (عبد السلام ورحومة، 2025: 16).
 - ضعف فرص التعليم والإرشاد الاجتماعي يفاقم من هذه الظاهرة، ويجعل الشباب أكثر عرضة لمشكلات التكيف الاجتماعي.

4. **ضعف الثقة في المؤسسات الاجتماعية:**
 - تؤكد الدراسات أن استمرار الأزمات أدى إلى انخفاض الثقة في المؤسسات الحكومية والمجتمعية، نتيجة فشلها في تقديم الخدمات الأساسية (الخطيب، 2017: 50).
 - ضعف الثقة هذا يجعل الأفراد يعتمدون على شبكات غير رسمية أو الذاتية لتلبية احتياجاتهم اليومية، مما يزيد من الاعتياد على الخلل الاجتماعي (الخطيب، 2017: 52).
 - إعادة بناء الثقة بين المجتمع والمؤسسات الرسمية تتطلب برامج مستدامة ومشاركة مجتمعية فعالة.

ثانيًا: العوامل المؤثرة في الاعتياد على الأزمات والخلل الاجتماعي:

1. **العوامل الاقتصادية والاجتماعية:** تساهم البطالة والفقر بشكل كبير في تدهور الاستقرار الأسري وتقليل القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، ما يؤدي إلى ضعف التفاعل الاجتماعي والثقة في المستقبل (حمزة، 2015: 115)، برامج الخدمة الاجتماعية يمكن أن تخفف من آثار هذه الأزمات، لكنها بحاجة إلى تنسيق مؤسسي ودعم ميداني قوي (حمزة، 2015: 118).

2. **العوامل السياسية والأمنية:** استمرار النزاعات المسلحة والفوضى السياسية أدى إلى تفتت الروابط الاجتماعية وضعف الهوية الجماعية، وهو ما يعزز الاعتماد على الأزمات بدل مواجهتها (العباسي، 2025: 30)، هذا الواقع يقلل من مشاركة المجتمع المدني في المبادرات التنموية والاجتماعية، ويحد من تأثير التدخلات المهنية.
 3. **العوامل الاجتماعية والثقافية:** تغير القيم الاجتماعية نتيجة التحضر السريع وتأثير الإعلام أدى إلى ضعف الالتزام بالقيم التقليدية وتعزيز التكيف السلبي (محمد، 2018: 8)، هذه التغيرات الثقافية أدت إلى ظهور سلوكيات غير متجانسة بين الأجيال، مما يعقد مهمة الأخصائي الاجتماعي في توجيه المجتمع نحو حلول مستدامة (محمد، 2018: 9).
 4. **العوامل الديموغرافية:** تغيرات السكان، مثل ارتفاع نسبة الشباب والهجرة الداخلية، أثرت على التكامل المجتمعي التقليدي وزادت حالات الانعزال الاجتماعي (بنور العماري، 2025: 4).
- هذه التغيرات ساهمت في ترسيخ الاعتماد على الأزمات والخلل الاجتماعي كآمر مألوف في الحياة اليومية (بنور العماري، 2025: 5).

ثالثاً: نقد التدخلات المهنية في مواجهة الاعتماد على الأزمات:

1. **محدودية الدراسات الميدانية:**
 - قلة الدراسات الميدانية جعلت تصميم تدخلات عملية قائمة على أدلة واقعية دقيقة أمراً صعباً (الخطيب، 2017: 51).
 - غالباً يعتمد الأخصائي الاجتماعي على تقديرات شخصية أو فرضيات بدل بيانات ميدانية دقيقة، مما يقلل فعالية التدخلات.
2. **ضعف التدريب المتخصص:**
 - تتطلب بيئات ما بعد النزاع تدريباً متخصصاً للأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع أزمات طويلة الأمد، مهارات حل المشكلات، والدعم النفسي والاجتماعي (BJSW، 2025).
 - التدريب المتخصص يساعد في تطوير استراتيجيات تدخل فعالة تتناسب مع الواقع الليبي المعقد.
3. **ضعف التكامل المؤسسي:**
 - غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أدى إلى تدخلات غير متكاملة ومجزأة (الخطيب، 2017: 55).
 - هذا تشتت يقلل من قدرة المجتمع على تحقيق نتائج مستدامة من البرامج الاجتماعية.
4. **نقص أدوات التحليل:** غياب نظم جمع البيانات والتحليل المنهج جعل التدخلات أقل فعالية، ويقلل قدرة الأخصائيين على قياس الأثر وتعديل البرامج بشكل مستمر (حمزة، 2015: 120).

رابعاً: ربط التحليل بالواقع الليبي والممارسة المهنية

يتضح من التحليل أن تحسين التدخلات المهنية يتطلب:

1. جمع وتحليل البيانات الاجتماعية بدقة لتقديم صورة حقيقية عن مظاهر الاعتماد على الخلل الاجتماعي (محمد، 2018: 12).
2. تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على التعامل مع الأزمات الطويلة الأمد وبيئات ما بعد النزاع (BJSW، 2025).
3. تعزيز التنسيق المؤسسي بين الحكومة، المجتمع المدني، والمنظمات الدولية لضمان استدامة البرامج (الخطيب، 2017: 56).
4. تفعيل مشاركة المجتمع المحلي لضمان قبول المجتمع للتدخلات واستمراريتها (بنور العماري، 2025: 7).
5. تطوير برامج تدخل شاملة وقابلة للمتابعة والتقييم، تشمل الدعم النفسي، تأهيل الأسرة، وتقوية الروابط المجتمعية (عبد السلام ورحومة، 2025: 18).

وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الرابع بالتفصيل.

خاتمة المبحث الثالث:

يبين المبحث أن الاعتماد على الأزمات والخلل الاجتماعي في ليبيا هو ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والديموغرافية. كما أظهر التحليل أن التدخلات المهنية الحالية بحاجة إلى تعزيز البيانات الميدانية، التدريب المتخصص، التنسيق المؤسسي، وتفعيل مشاركة المجتمع لضمان استدامة التأثير وتحسين جودة الحياة.

رابعاً: ربط التحليل بالواقع الليبي والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية:

تمهيد:

التحليل السابق للواقع الليبي يُظهر أن الاعتماد على الأزمات والخلل الاجتماعي أصبح ظاهرة مستمرة ومتجذرة في نسيج المجتمع، ويعكس عدم قدرة بعض المؤسسات والأفراد على التعامل مع الأزمات بطريقة تنظيمية ومنهجية. في هذا المبحث، سيتم ربط التحليل النظري والواقعي للخلل الاجتماعي بالواقع العملي لممارسة الخدمة الاجتماعية، مع تحديد دور الأخصائي الاجتماعي، آليات التدخل، الاستراتيجيات العملية، وأهمية التنسيق المؤسسي والمجتمعي لضمان تحقيق نتائج مستدامة.

أولاً: تعزيز جمع البيانات والتحليل الميداني:

- تعتبر البيانات الدقيقة أساس أي تدخل مهني ناجح في الخدمة الاجتماعية، فهي توفر صورة حقيقية للواقع الاجتماعي المتأثر بالأزمات (محمد، 2018: 12). في ليبيا، هناك نقص في نظم جمع البيانات الميدانية التي تعكس الأثر النفسي والاجتماعي للأزمات على الأسرة والمجتمع.
- الأخصائي الاجتماعي يجب أن يبدأ بتقييم الواقع الاجتماعي محلياً، من خلال مقابلات فردية، مجموعات تركيز، وملاحظة مباشرة، لتحديد مدى انتشار مظاهر الاعتداء على الخلل الاجتماعي (بنور العماري، 2025: 6).
- تحليل البيانات الميدانية يمكن أن يوجه تصميم برامج تدخل مخصصة لكل منطقة، بحسب خصوصيتها الاجتماعية والديموغرافية (العباسي، 2025: 32).

ثانياً: تطوير التدخل المهني والتدريب المتخصص:

- الأزمات الطويلة الأمد والاعتداء على الخلل الاجتماعي يتطلبان تدريباً متخصصاً للأخصائيين الاجتماعيين على التعامل مع السياقات الصعبة، بما يشمل:
- التدخل النفسي الاجتماعي للأفراد والأسر المتأثرة بالصراعات (عبد السلام ورحومة، 2025: 17).
- إعادة بناء الروابط الأسرية والمجتمعية من خلال برامج تأهيلية وتنموية (الخطيب، 2017: 55).
- مهارات إدارة الأزمات وحل المشكلات بما يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الليبي (محمد، 2018: 14).
- التدريب المتخصص يجب أن يشمل محاكاة بيئات ما بعد النزاع، استخدام أدوات التقييم الاجتماعي، وإعداد برامج تدخل قابلة للقياس والمتابعة.

ثالثاً: تنسيق مؤسسي ومجتمعي فعال:

- ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة أدى إلى تكرار الجهود، استنزاف الموارد، وتشتت النتائج (الخطيب، 2017: 56). لذا فإن الخدمة الاجتماعية في ليبيا تحتاج إلى:
- تنسيق بين المؤسسات الحكومية، منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية لضمان توفير تدخلات متكاملة ومستمرة.
- إشراك المجتمع المحلي في كل مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم لضمان قبول المجتمع للتدخلات واستدامة تأثيرها (بنور العماري، 2025: 7).
- تبادل الخبرات والبيانات الميدانية بين المؤسسات لضمان تصميم برامج شاملة لمعالجة الاعتداء على الأزمات والخلل الاجتماعي (العباسي، 2025: 33).

رابعاً: تعزيز المشاركة المجتمعية:

- تُعد مشاركة المجتمع المحلي عنصراً أساسياً في نجاح البرامج الاجتماعية، حيث يساهم الأفراد والجماعات المحلية في:
- تحديد المشكلات الأكثر إلحاحاً وفقاً لخبرتهم اليومية.
- تصميم حلول واقعية ومناسبة للسياق المحلي، بما يعكس الاحتياجات الحقيقية للأسر والمجتمعات.
- ضمان استدامة البرامج الاجتماعية، لأن المجتمع نفسه يصبح شريكاً في تنفيذها ومراقبة فعاليتها (فهيم، 2014: 50).
- في ليبيا، تمثل مشاركة المجتمع جسراً لإعادة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات الرسمية، وتساهم في مواجهة الاعتداء على الأزمات بطريقة منهجية.

خامساً: تصميم برامج تدخل مستدامة:

- اعتماداً على التحليل الميداني والواقع المحلي، يمكن للأخصائي الاجتماعي تصميم برامج تدخلية شاملة تتضمن:
- برامج تأهيل نفسي واجتماعي للأفراد والأسر المتضررة من النزاعات (محمد، 2018: 15).
- أنشطة تقوية الروابط المجتمعية مثل مجموعات الدعم، النوادي الاجتماعية، والمراكز المجتمعية (بنور العماري، 2025: 8).
- ورش عمل وتدريب للشباب لتعزيز مهاراتهم الاجتماعية، التأقلم الإيجابي، وحل المشكلات بطرق بناءة (عبد السلام ورحومة، 2025: 18).
- تدخلات للحد من الانحراف السلوكي من خلال البرامج التعليمية والإرشاد الاجتماعي (العباسي، 2025: 34).
- هذه البرامج يجب أن تُبنى على بيانات دقيقة، خبرة ميدانية، ومشاركة مجتمعية قوية لضمان استدامة النتائج.
- سادساً: تطوير تقييم وتحليل مستمر
- تعتبر متابعة البرامج وتحليل نتائجها جزءاً أساسياً من الممارسة المهنية الفعالة. يشمل ذلك:
- مؤشرات كمية ونوعية لقياس تحسن التماسك الأسري، المشاركة المجتمعية، وتقليل الانحراف السلوكي.
- تقييم دوري للتحديات والمعوقات لتعديل البرامج بشكل مستمر (حمزة، 2015: 120).
- استخدام نتائج التقييم لتحسين تصميم البرامج المستقبلية وتوجيه السياسات الاجتماعية (الخطيب، 2017: 57).

خاتمة المبحث الرابع:

يؤكد هذا المبحث أن ربط التحليل الاجتماعي بالواقع الليبي والممارسة المهنية يتطلب:

- جمع وتحليل بيانات دقيقة على المستوى المحلي.
 - تدريب متخصص للأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع أزمات طويلة الأمد.
 - تنسيق مؤسسي فعال بين جميع الجهات المعنية.
 - تفعيل مشاركة المجتمع لضمان استدامة التأثير.
 - تصميم برامج تدخل شاملة وقابلة للمتابعة والتقييم المستمر.
- هذه الخطوات تضمن أن الخدمة الاجتماعية في ليبيا ليست مجرد استجابة عرضية للأزمات، بل أداة إصلاحية مستدامة تعالج الاعتماد على الخلل الاجتماعي وتحسن جودة الحياة للأفراد والمجتمع.
- المبحث الخامس: التوصيات والاستنتاجات والمقترحات:**

تمهيد:

بعد تحليل الواقع الاجتماعي الليبي في المباحث السابقة، أصبح واضحاً أن الاعتماد على الأزمات والخلل الاجتماعي أصبح جزءاً من الحياة اليومية في المجتمع الليبي. تتجلى هذه الظاهرة في ضعف التماسك الأسري، تفكك الروابط المجتمعية، انتشار مشكلات سلوكية بين الشباب، وضعف الثقة في المؤسسات.

توضح نتائج البحث أن الخدمة الاجتماعية المهنية لها دور محوري في معالجة هذه الظواهر، من خلال تصميم تدخلات شاملة ومتكاملة، تعيد بناء النسيج الاجتماعي وتزيد من قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات بطريقة منهجية ومستدامة.

أولاً: أهم الاستنتاجات:

1. الاعتماد على الأزمات أصبح سمة مستمرة في الحياة اليومية للمجتمع الليبي، مما يؤدي إلى ضعف استجابة الأفراد والجماعات للأزمات.
2. الخلل الاجتماعي متعدد الأبعاد، ويشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية والسياسية، وبالتالي فإن التعامل معه يحتاج إلى نهج شامل ومتكامل.
3. الأسرة الليبية تعرضت لتراجع واضح في وظائفها التقليدية، مما أثر على التنشئة الاجتماعية والدعم النفسي للأفراد، وزيادة الخلافات الأسرية.
4. الروابط المجتمعية التقليدية ضعفت بشكل ملحوظ، خاصة مع النزوح والتحول الديموغرافي، مما يجعل الاعتماد على الشبكات غير الرسمية أكثر شيوعاً.
5. الفئة الشبابية الأكثر تأثراً، حيث ظهرت سلوكيات انحرافية نتيجة الضغوط اليومية وفقدان الفرص التنموية.
6. ضعف الثقة في المؤسسات أدى إلى تراجع المشاركة المجتمعية وخلق فجوة بين المجتمع والدولة، مما يضعف فعالية السياسات الاجتماعية وبرامج التدخل.
7. التدخلات المهنية الحالية غير متكاملة بسبب قلة الدراسات الميدانية، ضعف التدريب المتخصص، وتشتت الجهود بين الجهات المختلفة.

ثانياً: التوصيات العملية للممارسة المهنية:

1. تعزيز دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع: تصميم برامج ميدانية لمعالجة مظاهر الاعتماد على الأزمات، مع التركيز على الأسر، الشباب، والمجتمعات المتأثرة بالنزاعات، واستخدام أساليب التدخل المباشر وغير المباشر لتعزيز الروابط الأسرية والمجتمعية.
2. تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على بيئات ما بعد النزاع: تطوير مهاراتهم في إدارة الأزمات، الدعم النفسي والاجتماعي، حل المشكلات، والتدخل الوقائي، وإعداد برامج تدريبية مخصصة لمواجهة المشكلات النفسية والاجتماعية الناتجة عن الاعتماد على الأزمات.
3. تفعيل المشاركة المجتمعية: إشراك أفراد المجتمع في تحديد المشكلات وتصميم الحلول لضمان قبولها ونجاحها، وتعزيز برامج التوعية المجتمعية حول أهمية التعاون والتماسك الاجتماعي.
4. تنسيق مؤسسي فعال: خلق شبكة عمل مشتركة بين الجهات الحكومية، المجتمع المدني، والمنظمات الدولية لضمان تكامل البرامج، وتبادل البيانات والخبرات بين المؤسسات لتحسين التخطيط والتدخل الاجتماعي.
5. تصميم برامج تدخل شاملة ومستدامة: برامج دعم نفسي واجتماعي للأفراد والأسر، وورش عمل ومبادرات للشباب لتعزيز المهارات الاجتماعية والتكيف الإيجابي، وأنشطة تقوية الروابط المجتمعية من خلال النوادي، المراكز المجتمعية، ومجموعات الدعم.
6. متابعة وتقييم مستمر للبرامج: إنشاء مؤشرات كمية ونوعية لقياس فعالية التدخلات، وتقييم دوري للمعوقات والتحديات لتطوير البرامج بشكل مستمر وتحقيق استدامة التأثير الاجتماعي.

ثالثاً: المقترحات المستقبلية:

1. إنشاء مراكز بحثية متخصصة لدراسة أثر الأزمات الطويلة الأمد على الأسرة والمجتمع، لتوفير بيانات دقيقة للأخصائيين الاجتماعيين.

2. تطوير مناهج تعليمية وبرامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين تتوافق مع الواقع الليبي وتعزز مهارات التعامل مع الأزمات والخلل الاجتماعي.
3. تعزيز التواصل بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لتطوير برامج مشتركة تعالج الاعتداء على الأزمات بشكل مستدام.
4. إطلاق مبادرات توعوية مستمرة لتعليم الأفراد طرق التكيف الإيجابي والتعامل مع الضغوط اليومية بشكل صحي.
5. تشجيع البحث التطبيقي والميداني لتقييم أثر التدخلات المهنية على مستوى الأسرة والمجتمع، وضمان استمراريتها.
6. استخدام التكنولوجيا في التدخل الاجتماعي، مثل التطبيقات الرقمية ومجموعات الدعم الافتراضية لتعزيز التواصل وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

1. ابن منظور (1998). لسان العرب (ط. دار صادر).
2. المعجم العربي المعاصر (2006). دار نهضة مصر.
3. المعجم الوسيط (2001). مجمع اللغة العربية، القاهرة.

ثانياً: المراجع:

1. أحمد إبراهيم حمزة، (2015). المدخل إلى الخدمة الاجتماعية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
2. إيمان عبد السلام، & سرور رحومة، (2025). خطاب الكراهية في المجتمع الليبي والدور المهني للخدمة الاجتماعية. مجلة الأزو.
3. بنور العمري (2025). ظاهرة البطالة في المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها. مجلة تربوية.
4. الحربي وآخرون (2022). التدخل المهني في الأزمات»، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية.
5. الحربي وآخرون (2022). دراسة حول التدخل في الأزمة كنموذج علاجي في الخدمة الاجتماعية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية.
6. حميدة عبد السلام العباسي، (2025). البعد الاجتماعي للتغير الديموغرافي في ليبيا. مجلة العلوم الإنسانية، 41(1).
7. خالد عبدالفتاح، (2019). سلوكيات اجتماعية معاصرة، دار النور.
8. خليل عبد المقصود، (2009). الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان. القاهرة: مصر العربية للنشر.
9. سامي الرملي، (2021). الأزمات الاجتماعية وفهمها المجتمعي، دار المجتمع العربي.
10. صالح العوضي، (2020). الطبيعي والاجتماعي، دار الاتحاد.
11. عبد الرحمن الخطيب، (2017). الخدمة الاجتماعية كممارسة تخصصية مهنية. عمان: دار الفكر العربي.
12. علي حسن، (2018). مفاهيم الخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها، دار الفكر العربي.
13. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، مقالات متنوعة حول التدخل المهني أثناء الأزمات الاجتماعية (2020).
14. محمد السمعاني (1995). اللسان العربي (ط. مؤسسة المخطوطات).
15. محمد سيد فهمي، (2014). أسس الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث للنشر.
16. محمد، سعيد (2017). التماسك الاجتماعي: مفاهيم ودلالات، دار الثقافة.
17. مدحت محمد أبو النصر، (2017). مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
18. نجيه جبر محمد، (2018). التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي وتداعياتها على الأسرة الليبية. مجلة البحث العلمي في الآداب، 19(3).